التنمية المكانية غير المتوازنة وتأثيرها في مظاهر الحرمان في محافظة المثنى

أ.د.احمد صباح مرضي
كلية الآداب /الجامعة العراقية

Unbalanced spatial development And its impact on the manifestations of deprivation in the Muthanna province

Prof.dr.Ahmed Sabah Murdhi
Al-iraqiah University- Arts of Colloge

الملخص

تعد محافظة المثنى احدى محافظات العراق التي تتميز بمساحتها الشاسعة ومواردها المتنوعة، الا انها تعاني من حالات الحرمان في الخدمات والمشاريع التنموية. هذا البحث جاء لدراسة اوجة التنمية وتوزيعها المكاني في محافظة المثنى والوقوف على اهم اسباب التباين المكاني للمشاريع التنموية والحرمان لتلك المناطق.

اظهرت الدراسة ان هناك تباين في التوزع السكاني والانشطة الاقتصادية الصناعية والزراعية والبنى الارتكازية كمشاريع الماء والمجاري والطرق والوحدات السكنية، اذ تتركز في قضاء السماوة مركز محافظة المثنى وقضاء الرميثة، في حين تتذبذب الاعداد السكانية وتتركز مظاهر الحرمان في قضاء السلمان وفي حالة شبه منعدمة للمشاريع والخدمات. ونتج ذلك عن عاملين اساسيين طبيعة المنطقة الصحراوية والخلل في سياسات التنمية المكانية والاقليمية للمشاريع التنموية في منطقة الدراسة وقد توصلت الدراسة الى مجموعة المقترحات من شانها المساهمة في تنمية وتطوير كافة المناطق.

Abstract

Al-Muthanna Governorate is one of the governorates of Iraq, which is characterized by its vast area and its various resources, but it suffers from deprivation cases in services and development projects. This research came to study the aspects of development and its spatial distribution in Al-Muthanna Governorate and identify the most important causes of spatial variation of development projects and deprivation of these areas.

The study showed that there is a variation in the population distribution, industrial and agricultural economic activities, and pivotal structures such as water, sewage, roads, and housing units projects, as they are concentrated in the Samawah district, the center of al-Muthanna Governorate and the Rumaitha district, while population numbers fluctuate and manifestations of deprivation are concentrated in the Salman district and in a near-case No projects and services. This resulted from two main factors, the nature of the desert region and the defect in the spatial and regional development policies for development projects in the study area. The study reached a set of proposals that would contribute to the development of all regions.

المقدمة:

تسعى بلدان العالم الى تحقيق التنمية المكانية الشاملة في مناطقها واقاليمها بالشكل الذي يضمن الرفاهية لشعوب الدول، وتهدف التنمية المكانية الى التوزيع المكاني للمشاريع التنموية والاستثمارات في مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية في المناطق والاقاليم، وتنفذ عبر آليات محددة وسياسات تقوم بها الدولة[1]. فاذا كان التوزيع الجغرافي للمشاريع يراعي الاعداد السكانية ومتطلباتهم سواءاً في المناطق الحضرية او الريفية بهدف ازالة الفوارق الحضارية وتطوير المناطق سينتج عنها تنمية مكانية متوازنة وبالتالي تحقيق الرفاهية للجميع، اما اذا تسببت في ظهور الفوارق الاقليمية الكبيرة بين المناطق بعد نشر الاستثمارات ومشاريع التنمية، فتحدث خللاً واضحاً فيها يؤدي الى تركز التنمية في مناطق والحرمان في مناطق اخرى فإنها تنمية مكانية غير متوازنة[2].

– قسمت الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسة وكالآتي:

اولاً: المساحة والموارد الطبيعية والبشرية في محافظة المثنى

ثانياً: التنمية المكانية للمشاريع في محافظة المثنى

ثالثاً: تأثير التنمية المكانية غير المتوازنة في مظاهر الحرمان في محافظة المثنى

– **مشكلة البحث:** – تتحدد المشكلة بالتساؤل الرئيس الآتي: – كيف تتوزع جغرافياً مشاريع التنمية في محافظة المثنى؟ وهل ادى ذلك الى تباين مظاهر الحرمان كالفقر والبطالة والدخل والعجز السكني في منطقة الدراسة؟

– **فرضية البحث:** يفترض البحث ان هناك علاقة وثيقة ومباشرة بين قيام مشاريع التنمية في المحافظة ومظاهر الحرمان. وان اساس هذا الخلل هو سياسات التنمية المكانية والاقليمية الناتجة عن قصور في الرؤى والتخطيط للتنمية.

– **اهداف الدراسة:** يهدف البحث الى الوقوف على اهم قدرات المحافظة وامكانياتها التنموية من مساحة وموارد طبيعية وبشرية. ودراسة واقع الحال للتوزيع المكاني للمشاريع التنموية ورسم خريطة لمظاهر الحرمان في منطقة الدراسة.

– **حدود البحث:**

– **الحدود المكانية:** تتمثل بالحدود الادارية المعروفة لمحافظة المثنى وموقعها الجغرافي في القسم الجنوبي الغربي من العراق على اطراف السهل الرسوبي وفي الجزء الجنوبي منه، الا ان جزء منها يقع في القسم الجنوبي الغربي للهضبة الغربية، تمتد بين دائرتي عرض (29.07–31.42) شمالاً

وخطي طول (46.37-43.50) شرقاً، مما اكسبها موقعاً جغرافياً مهماً ضمن منطقة الفرات الاوسط.

يحادد محافظة المثنى من الشمال محافظتي القادسية والنجف ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الشرق محافظتي ذي قار والبصرة وغرباً محافظة النجف خريطة(1).

- **الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمانية للبحث في ضوء البيانات التي حصل عليها الباحث لسنة 2016من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط والدراسة الميدانية التي قام بها الباحث وجمعها لاحقاً.

خريطة (1) موقع محافظة المثنى بالنسبة للعراق

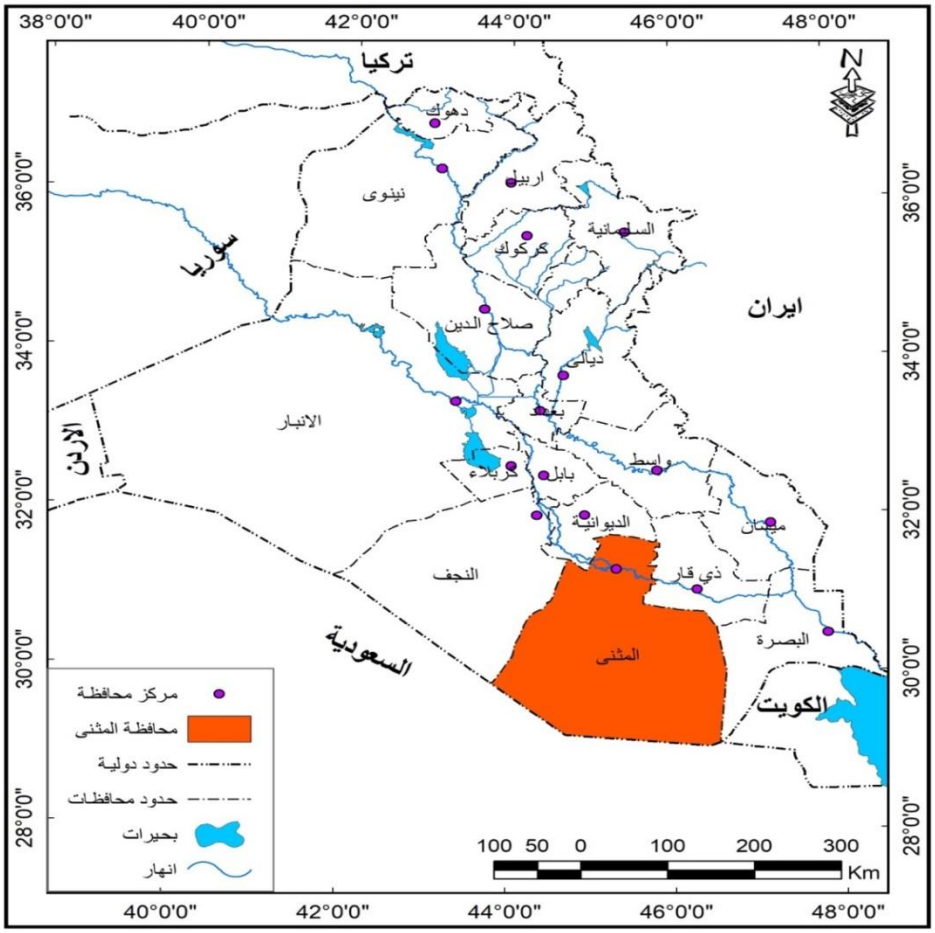

المصدر: وزارة الموارد المائية، الهياة العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط، خريطة العراق الادارية،1:1000000،بغداد،2010.

اولاً: المساحة والموارد الطبيعية والبشرية

تعد المساحة والسكان في اي منطقة او اقليم ذات اهمية كبيرة في التنمية المكانية والاقليمية فكل ما كانت المساحة كبيرة تعطي امكانيات وفرص لتنوع الموارد الاقتصادية والطبيعية اذا ما تم التعامل معها واستثمارها بالشكل الامثل، ولا يعد ذلك حكماً او تعميماً مطلقاً لان اجزاء شاسعة من العالم وبالذات في البلدان النامية تتمتع بموارد طبيعية واقتصادية عالية القيمة الا انها غير مستغلة تماماً كما هو الحال في العراق، اما السكان فيمثلون المرتكز الاساسي لأي عملية تنموية، فالأنشطة والمشاريع التنموية الاقتصادية والخدمات لا تقام الا بهم ومن خلالهم، فهم المخططون والمنتجون والمستهلكون ايضاً وانهم الهدف الرئيس والغاية للتنمية التي تسعى الى تحقيق رفاهيتهم[3].

أ-**المساحة:** بلغت مساحة محافظة المثنى (يتميز الطابع العام لسطحها به هضبي ذو طبيعة صحراوية غالبة) وفي سنة 2016 (51740) كيلومتر مربع وبهذا تأتي في المرتبة الثانية من بين محافظات العراق الثمانية عشر من حيث المساحة والتي تشكل نسبة (11.9%) من مجموع مساحة العراق البالغة(435052) كيلومتر مربع[4]. ومن خلال جدول(1) يأتي قضاء السلمان بالمرتبة الاولى من حيث المساحة البالغة (46928كم2) وبنسبة (90.7%) من مساحة المحافظة الكلية، ويليه كل من قضاء الرميثة والخضر والسماوة وبنسبة (4.3%) و(3.2%) و(1.8%) على التوالي. خريطة (2) وتحتوي هذه المساحة الكبيرة للمحافظة على موارد طبيعية وبشرية متنوعة وبالإمكان استغلالها واستثمارها بالشكل الامثل لغرض تنمية المناطق بصورة متوازنة وصولاً الى التنمية المكانية المتكاملة والشاملة.

خريطة (2) الوحدات الادارية في محافظة المثنى

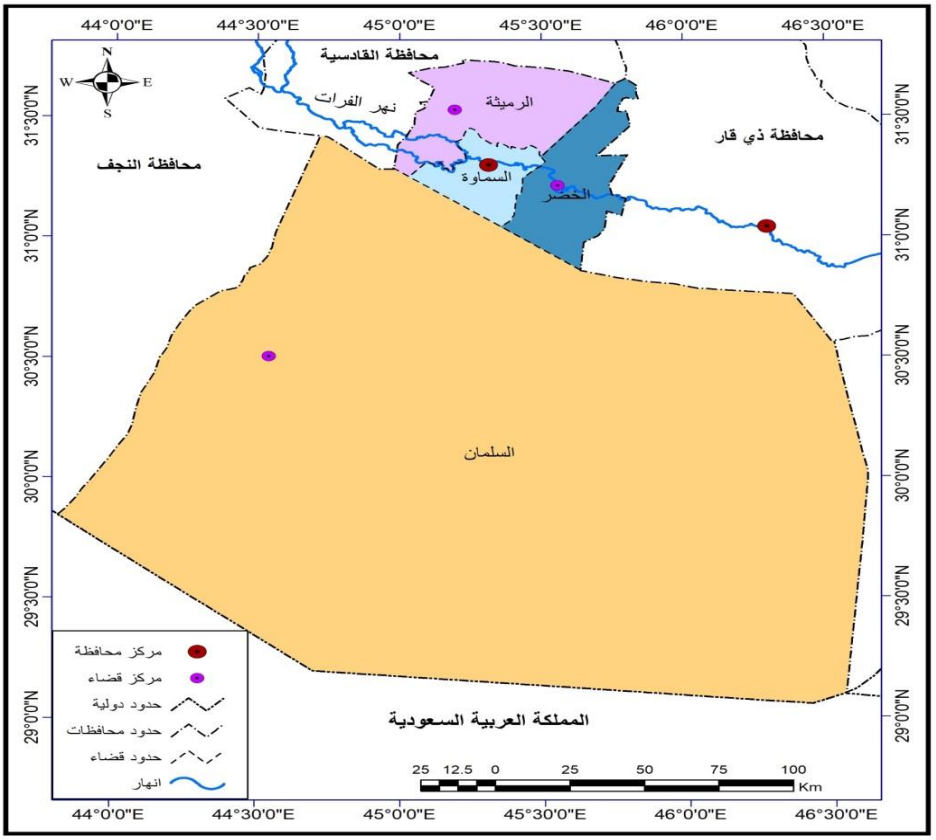

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

(1) جمهورية العراق، الهياة العامة للمساحة، خريطة محافظة المثنى بمقياس1:250000لسنة2010.

ب- الموارد الطبيعية: تعد محافظة المثنى من المناطق الواعدة في التنمية لاحتوائها على موارد طبيعية متنوعة وثروة معدنية مهمة كمرور نهر الفرات ووجود المياه الجوفية والعيون والينابيع ووجود بحيرة ساوة التي تعد مصدر مهماً لترسبات املاح الصوديوم وترب متنوعة ونبات طبيعي واحجار ومواد استخراجية تعد مادة اولية لصناعة الاسمنت والطابوق فضلا عن الاسفلت لوجود النفط فيها[5][6].

ج- الموارد البشرية: يعد العنصري البشري المتمثل بالسكان اهم مقومات التنمية فهم من يستغل ويستثمر الموارد الطبيعية وينتجون رؤوس الاموال والتكنلوجيا، اذ ان الخصائص السكانية نموهم وتطورهم العددي خلال مدة زمنية معينة وتوزيعهم المكاني وتركيبهم العمري والنوعي والتركيب الاقتصادي والتعليمي تؤخذ عادة في نظر الاعتبار في الدراسات التخطيطية والتنموية[7].

ومن خلال جدول(1) وبحسب التقديرات يبلغ عدد سكان محافظة المثنى (806368 نسمه) خلال سنة 2016، اي ما نسبته (2.1%) من اجمالي سكان العراق البالغ عددهم (37883543نسمة). ويحتل قضاء السماوة المرتبة الاولى (345373نسمه) وبنسبة(42.8%) من سكان المحافظة لكونه مركز المحافظة وتتركز فيه المشاريع التنموية [8]، ويليه قضاء الرميثة

بنسبة (42.1%) ولا تتجاوز نسبة سكان قضاء الخضر (13.7%) وقضاء السلمان عن (1.4%) من سكان المحافظة. اما السكان الحضر فيتركز (86.7%) منهم في قضائي السماوة والرميثة. خريطة(3)، أما كثافة السكان فبلغت اعلاها في قضاء السماوة (367نسمه/كم2) بسبب صغر مساحة القضاء وزيادة اعداد السكان، اما اقل كثافة سكانية كانت في قضاء السلمان (0.02%) بسبب سعة المساحة وقلة اعداد السكان لذا فهي منطقة طاردة لسكان بسبب واقعها الطبيعي والبشري.

جدول(1) اعداد السكان ونسبهم المئوية وكثافتهم في اقضية محافظة المثنى لسنة 2016

القضاء	المساحة كم2	النسبة(%)	عدد السكان	النسبة(%)	حضر	ريف
السماوة	941	1.8	345373	42.8	221487	123886
الرميثة	2204	4.3	339326	42.1	96508	242818
الخضر	1667	3.2	110710	13.7	44588	66122
السلمان	46928	90.7	10959	1.4	4324	6635
المحافظة	51740	100	806368	100	366907	439461
العراق	435052		37883543		26497144	11386399

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان محافظة المثنى حسب الوحدات الادارية والبيئة لسنة 2016،جدول(52)،(بيانات غير منشورة).

خريطة (3) اعداد السكان بحسب البيئة وريف وحضر في اقضية محافظة المثنى لسنة2016

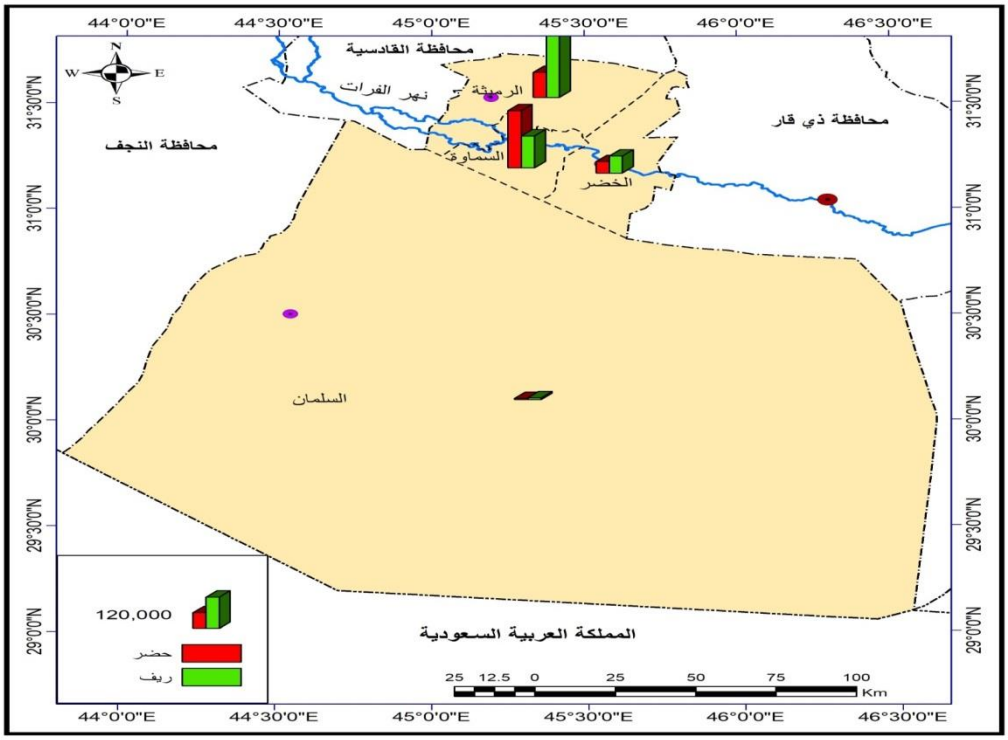

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(2).

ثانياً: التنمية المكانية للمشاريع في محافظة المثنى

ان حجم الاستثمارات والمشاريع الصناعية والخدمات يعد بمثابة مقياس لواقع ومستوى التنمية المكانية والاقليمية والتطور الاقتصادي في اي منطقة وهو ناتج عن سياسات التنمية المكانية التي تقوم بها الدولة في مراحل سابقة ولاحقة وغالباً ما يحصل في البلدان النامية [9]ومن خلال الملحق(1) يتضح محافظة المثنى تأتي بالمرتبة الاخيرة من بين محافظات العراق من حيث التخصيصات المالية ضمن مشاريع تنمية الاقاليم والتي بلغت نسبتها(2%) والتي لم ينفذ منها فعليا سوى(50%)،ان تتركز تلك المشاريع والخدمات في مناطق معينة دون غيرها مما يؤدي الى محرومية المناطق الاخرى كما هو الحال في منطقة الدراسة.

1.التنمية المكانية للمشاريع الصناعية

تشتهر منطقة الدراسة بوجود الصناعات الصغيرة الاستهلاكية مثل صناعة المواد الغذائية وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والاثاث والمواد الانشائية والصناعات المعدنية المصنعة. يبلغ عدد المنشآت الصناعية الصغيرة تتركز في قضاء السماوة (301) منشاة ونسبتها (74%) من حجم المنشآت الصغيرة في المحافظة وعدد العمال (785)عاملا ونسبتهم (75.2%) وقيمة الاجور (149438) دينار وقيمة الانتاج(196765) دينار وقيمة المستلزمات(1475638)

دينار، يليه قضاء الرميثة (106) منشأة [10]ونسبتها (26%)، اما قضائي الخضر والسلمان فيفتقران الى وجود المنشآت الصناعية الصغيرة ما يعني وجود تباين مكاني وحرمان في هذين القضائين في الجانب التنموي الصناعي.

اما الصناعات الكبيرة التي تشتهر بإنتاج صناعات منتجات المعادن اللافلزية واستغلال المحاجر ومنتجات المطاط واللدائن والصناعات الغذائية والمشروبات وطحن الحبوب والاسمنت والطابوق واستخراج الملح [11]. بلغ عدد المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة(38) منشأة [12]يتركز معظمها وبنسبة (71.1%) وبواقع (27)منشأة في مركز المحافظة قضاء السماوة و(26.3%) في قضاء الخضر يرجع ذلك الى وفرة مواد الصناعة ومقوماتها من سوق ونقل وعمالة. اما قضاء السلمان الذي يشكل اكثر من (90%) من مساحة المحافظة فيحتوي على منشأة واحدة فقط .

2.التنمية المكانية للمشاريع الزراعية

ترتبط التنمية الزراعية واتجاهاتها المكانية اساسا بعوامل بشرية وطبيعية كطبوغرافية المنطقة ومناخها وتربتها ومواردها المائية، وعلى اساس ذلك فان الاراضي الصالحة للزراعة في منطقة الدراسة بلغت(964475دونم) اي بنسبة لا تتجاوز (4,7%) فقط من اجمالي المساحة الكلية للمحافظة والبالغة (20696000) دونم والتي تقع معظمها في مناطق السهل الفيضي المتمثلة بالأراضي الواقعة ضمن الحدود الادارية لأقضية السماوة والرميثة والخضر والنواحي التابعة لها (السوير والوركاء والمجد والهلال والدراجي والنجمي)، اما نسبة الاراضي غير الصالحة للزراعة فبلغت (95,3%)[13]، وتمثل القسم الاوسع من المحافظة في قضاء السلمان الصحراوي. معنى هذا ان معظم مساحه المحافظة تفتقر الى الانشطة الزراعية ومحرومة زراعياً بسبب طبيعتها الصحراوية[14]، وبالتالي يظهر خللا سكانيا وتنمويا في كافة الخدمات مما يتطلب تطوير وتنمية هذه المناطق باستخدام الاساليب العلمية والتقنيات الحديثة في الزراعة ونظم الري، اما ابرز المشاريع الزراعية فتتوزع مكانيا وكما يلي جدول(2).

جدول (2)المشاريع الزراعية الخدمية والانتاجية في اقضية محافظة المثنى لسنة2016

الاقضية	بساتين (دونم)	انتاج الدواجن	بحيرات الاسماك	تربية النحل	معمل انتاج الالبان والاجبان	مراكز تجميع وتوريد الحليب	ساحات بيع وشراء المواشي
السماوة	8081	46	5	20	2	3	2
الرميثة	6738	42	7	5	1	2	1
الخضر	2632	22	35	3	1	1	1
السلمان	--	--	--	--	--	--	--

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

(1)جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة المثنى، قسم الاحصاءات،(بيانات غير منشورة).

– يتصدر قضاء السماوة مشاريع التنمية الزراعية فبلغت المساحات المزروعة بالبساتين النخيل واشجار الفواكة (8081دونم) وحقول الدواجن(46) حقلا وبحيرات الاسماك (5) ومشاريع تربية النحل(20) و(2) معملاً لإنتاج لصناعة الاجبان والالبان و(3) مراكز لتجميع وتوريد الحليب و(2) ساحة لبيع وشراء المواشي تقع هذه المشاريع التنموية بالقرب من الطرق الرئيسة لأجل سهولة عمليات النقل والتسويق لمناطق الاستهلاك ما بين مركز المحافظة قضاء السماوة والمناطق كافة.

– اما قضاء السلمان فيفتقر تماماً لأي من المشاريع التنموية الزراعية وذلك بسبب طبيعة المنطقة. ويدل ذلك على ان لا استقرار دائمي للسكان في هذا القضاء مادامت الحياة الزراعية شبه منعدمة.

3.التنمية المكانية لمشاريع البنى الارتكازية:

تتوزع مشاريع البنية التحتية والسكن في محافظة المثنى بشكل متباين يعكس حالة اللاتوازن المكاني لتلك المشاريع ومن خلال الجدول(3) يتبين لنا ما يأتي:

– **مشاريع الماء الصافي:** بلغ عدد مشاريع الماء الصافي في محافظة المثنى(46مشروعاً) منها (15مشروعاً) في قضاء السماوة و(18مشروعاً) في الرميثة و(11مشروعاً) في الخضر و(2مشروع) في قضاء السلمان، وبنسبة (32.6%) و(39.1%) و(24%) و(4.3%) على التوالي.

– **المجاري:** اما شبكات المجاري فبلغت اطوالها في قضاء السماوة(110كم) تلتها الرميثة (38.1كم) والخضر(18.1كم) والسلمان(0.8كم) وتتركز مكانياً في قضائي السماوة والرميثة وبنسبة (88.8%) من اجمالي شبكة المجاري ، اما قضاء الخضر (10.8%) وتكاد المجاري تكون معدومة في قضاء السلمان فلا تتعدى نسبتها عن (0.4%).

– **الطرق:** يعتبر قطاع النقل من القطاعات المهمة التي تلعب دوراً حيويا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الارتباط بين أجزاء المحافظة وتقريب المدينة للريف. بلغت اطوال شبكة الطرق في محافظة المثنى (833كم) لسنة 2016، يتركز منها (220كم) وبنسبة (26.4%) في قضاء السماوة، اذ تتفرع الطرق من مركز المحافظة باتجاه الاقضية والنواحي والمحافظات المجاورة ، وادى ذلك تركز وتنوع المشاريع التنموية في هذا القضاء، وفي قضاء الرميثة بلغت اطوال الطرق (131كم) وبنسبة(15.17%)، اما في قضاء السلمان (386كم) وبنسبة(46.4%)، ويعود ذلك الى سعة مساحته البالغة(90.7%) من اجمالي مساحة المحافظة، ومرور طريقين رئيسيين هما طريق السماوة (مملحة) – السلمان – السعودية بطول (210كم) وطريق السلمان– ناحية البصية بطول(176كم) وبالرغم من ان القضاء يفتقر لمشاريع التنمية فإن الطرق تخدم التجمعات السكانية المتذبذبة من البدو على امتدادها ونقل متطلباتهم من مركز المحافظة قضاء السماوة[15].

– **الوحدات السكنية:** بلغ عدد الوحدات السكنية في محافظة المثنى (102148) وحدة سكنية تتوزع مكانياً على الاقضية، إذ بلغ عددها في قضاء السماوة (46394) وحدة سكنية وبنسبة(45.4%) وفي قضاء الرميثة(41688) وحدة سكنية وبنسبة(40.8%)، اي ان مانسبته (86.2%) من الوحدات السكنية تتركز في قضائين السماوة والرميثة وهذا ناتج عن وجود المقومات التنموية وتركز المشاريع الاقتصادية والخدمية.

اما قضاء السلمان فيعد اقل الاقضية في عدد الوحدات السكنية(1387) وحدة سكنية وبنسبة(1.4%). ينظر جدول(3).

جدول (3) اعداد المشاريع التنموية الماء والمجاري والطرق والوحدات السكنية ونسبها المئوية في منطقة الدراسة لسنة2016

القضاء	عدد مشاريع الماء	(%)	المجاري(مياه الامطار)(كم)	(%)	الطرق	(%)	الوحدات السكنية	(%)
السماوة	15	32.6	110	66	220	26.4	46394	45.4
الرميثة	18	39.1	38.1	22.8	131	15.7	41688	40.8
الخضر	11	24	18.1	10.8	96	11.5	12679	12.4
السلمان	2	4.3	0.8	0.4	386	46.4	1387	1.4
المحافظة	46	100	167	100	833	100	102148	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

(1)جمهورية العراق،وزارة التخطيط، الجهاز المركز للاحصاء، احصاءات مستوى المعيشة لمحافظة المثنى لسنة2016،(بيانات غير منشورة).

ثالثاً: تأثير التنمية المكانية غير المتوازنة في مظاهر الحرمان في محافظة المثنى

ان حالة التباين المكاني للتنمية المكانية للمشاريع التنموية في منطقة الدراسة وبالذات بعد سنة 2003 ولغاية الان ادى الى ارتفاع مظاهر الحرمان كالفقر والبطالة وافي مناطق المحافظة. ومن خلال الجدول الملحق(2) يوضح لنا اربعة مؤشرات للحرمان في منطقة الدراسة نسبة الفقر والبطالة والدخل والعجز السكني والدخل في منطقة الدراسة وكما يأتي:

1- الفقر ونسبة الفقر: الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية نتجت في العراق ومنطقة الدراسة جراء الحروب والاوضاع الاقتصادية والامنية التي سادت في البلاد منذ اربعة عقود وبعد عام 2003ولاتزال مستمرة، وبحسب احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء لسنة 2016، بلغ عدد الفقراء في محافظة المثنى (384696) فقيراً، ونسبة الفقر (52.5%) وهي اعلى بكثير من المستوى الوطني البالغ(18.9%) للسنة ذاتها، اما في اقضية المحافظة فكانت اعلاها في قضاء السلمان بنسبة (76.5%) يليه قضاء الخضر (64.2%) وقضاء الرميثة (51.8%) وقضاء السماوة (48.7%) على التوالي. ويؤكد واقع حال التنمية البشرية في اقضية المحافظة الى تدهور الاوضاع الانسانية والمعيشية، فهي المحافظة الاشد حرماناً وفقراً قياساً الى محافظات العراق مما يستدعي وضع الحلول والمعالجات لها.

2- البطالة: البطالة من المؤشرات الاقتصادية تنتج من نقص فرص التشغيل، لعدم استثمار موارد وطاقات المحافظة وتعطل القطاعات الانتاجية فيها، وبحسب الجدول الملحق(2)،بلغت نسبة البطالة(بعمر15سنة فاكثر)لسنة 2016 في محافظة المثنى (14.5%)، فهي تفوق المستوى الوطني البالغ(10.8%) للسنة ذاتها. وبالنسبة للأقضية فكانت اعلاها في قضائي السلمان والخضر (25.1%) و(20%) على التوالي لقلة المشاريع التنموية، وفي قضاء السماوة تنخفض البطالة الى (11.7%) وفي قضاء الرميثة بلغت (15%) ويعود السبب في ذلك الى توفر فرص العمل لتركز الانشطة الاقتصادية والخدمية.

خريطة (4) نسبة الفقر في محافظة المثنى لسنة 2016

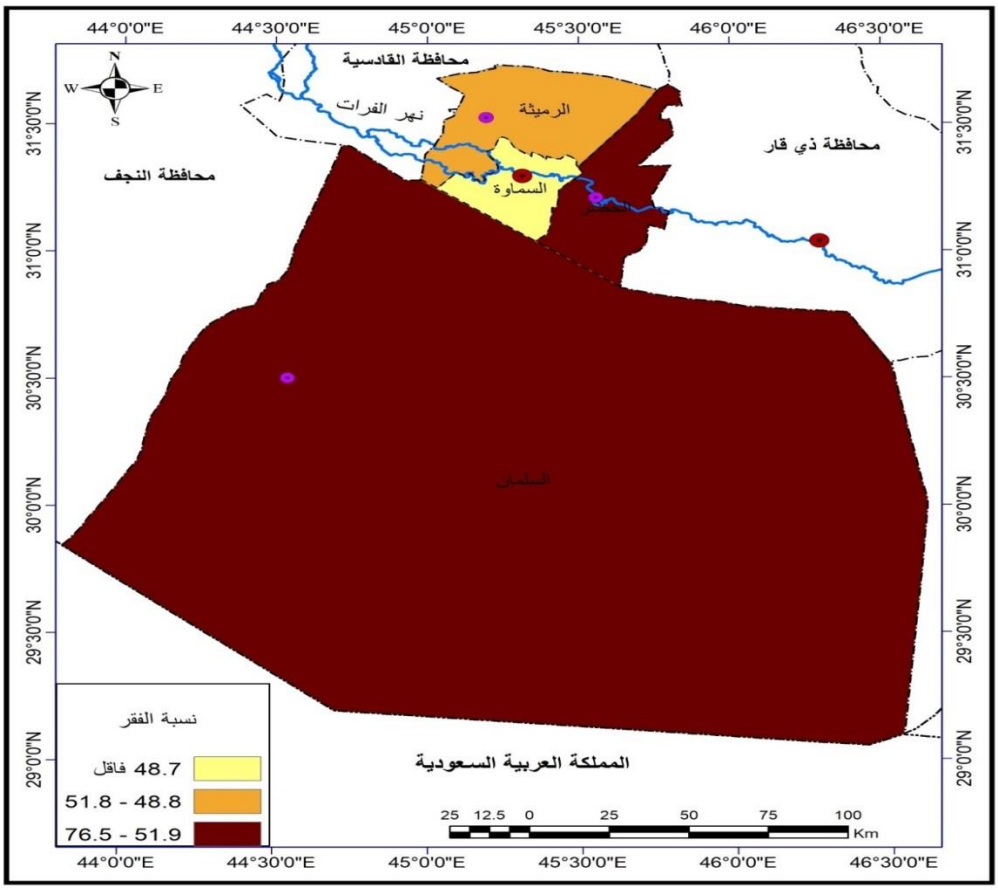

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على ملحق(2).

3- الدخل: يعد من المؤشرات من الاجتماعية والاقتصادية الناتجة اساساً عن قلة المشاريع التنموية والاستثمارات. ان انخفاض مستوى الدخل الفردي والمعيشي للأسر احد اهم دلالات ومؤشرات التنمية غير المتوازنة في محافظة المثنى. وبحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2008 جاءت محافظة المثنى بالمرتبة (السادسة عشر) من بين محافظات العراق الاقل دخلاً، اذ بلغ الدخل الفردي لسنة 2007(2000) دولار امريكي [16].

ومن خلال جدول(4) عدد الاسر والدخل الشهري والسنوي للأسر لسنة 2016 يتبين لنا ما يأتي:

- بلغ عدد الاسر في محافظة المثنى(100925)اسرة منها (45794) اسرة تتركز في قضاء السماوة وبنسبة (45.4%) من اجمالي عدد الاسر في المحافظة، يليها قضاء الرميثة (41298)اسرة وبنسبة(41%) من الحجم الكلي للأسر في منطقة الدراسة.

4- **العجز السكني:** هو الفرق بين عدد الاسر والوحدات السكنية، وتزداد الحاجة الى الوحدات السكنية كل ما زادت الكثافة البشرية في الاقضية, فبلغت (10.091وحدة سكنية) تتطلبها محافظة المثنى لسد النقص الحاصل في السكن وتتوزع جغرافياً بواقع (3736) وحدة سكنية في قضاء السماوة و(3189وحدة سكنية) في قضاء الرميثة و(2820وحدة سكنية) في قضاء الخضر و(446وحدة سكنية) في قضاء السلمان جدول(4).

- اما معدلات الدخل الفردي فلبغت اعلاها في قضاء السماوة (142 دولار) وذلك بسبب تركز الاستثمارات ومشاريع التنمية، و(108 دولار) و(105 دولار) في كل من قضائي الرميثة والخضر على التوالي، اما قضاء السمان فجاء اقل الاقضية نصيبا من الدخل للفرد (82 دولار) وذلك بسبب قلة الاستثمارات ومشاريع التنمية.

- اما معدلات الدخل الفردي السنوي فبلغت حسب الاقضية السماوة والرمثية والخضر والسلمان (2118) و(1596) و(1560) و(984) دولار امريكي على التوالي ولنفس الاسباب المذكورة علاه.

جدول(4) عدد الاسر والعجز السكني والدخل الشهري والسنوي للأسر في محافظة المثنى لسنة 2016(بالدولار الامريكي)

القضاء	عدد الأسر	العجز السكني*	دخل الفرد الشهري بالدولار	معدل الدخل الفردي السنوي بالدولار
السماوة	45794	3736	142	2118
الرميثة	41298	3189	108	1596
الخضر	12486	2820	105	1560
السلمان	1347	446	82	984
المحافظة	100925	10091	112	2028

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة احوال المعيشة، عدد الاسر والدخل الفردي وسنوي لمحافظة المثنى لسنة 2016، (بيانات غير منشورة).

خريطة(5) العجز السكني في منطقة الدراسة لسنة 2016

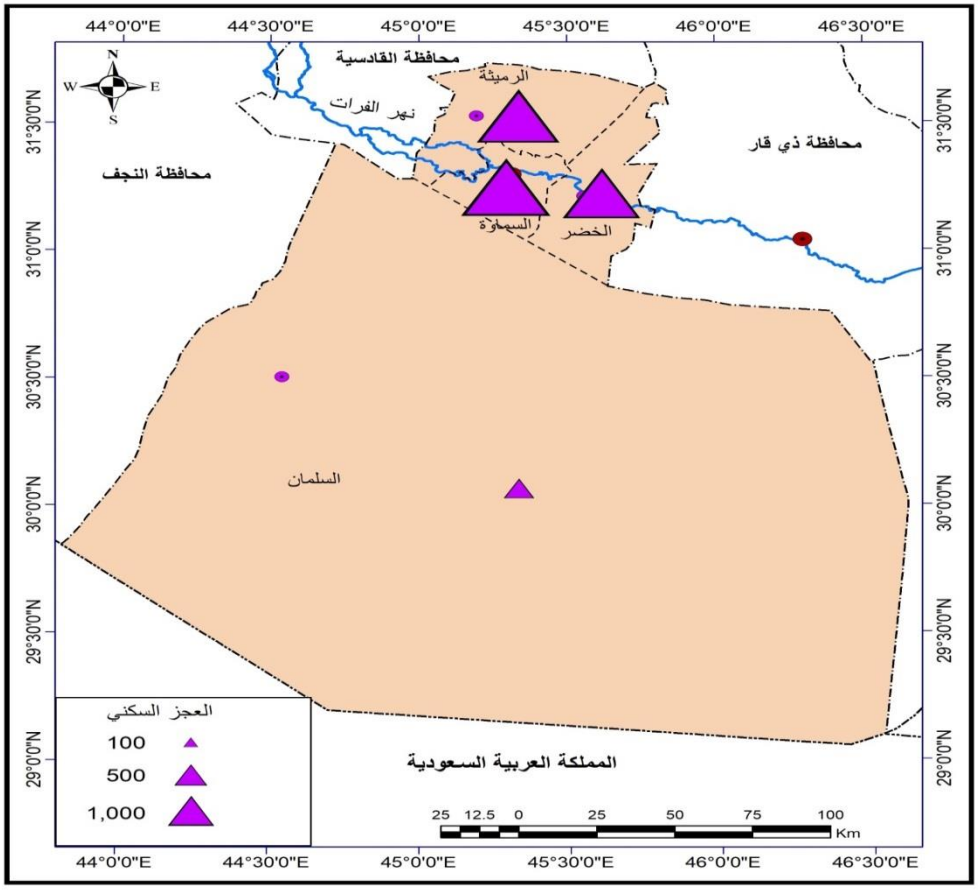

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(4).

النتائج:

1. تعد محافظة المثنى من المناطق الواعدة في التنمية لاحتوائها على موارد طبيعية متنوعة وثروة معدنية مهمة كمرور نهر الفرات ووجود المياه الجوفية والعيون والينابيع ووجود بحيرة ساوة التي تعد مصدر مهماً لترسبات املاح الصوديوم وترب متنوعة ونبات طبيعي واحجار ومواد استخراجية تعد مادة اولية لصناعة الاسمنت والطابوق، بالإضافة الى الاسفلت لوجود النفط فيها، فضلا عن الموارد البشرية ذات الصلة في التنمية.

2. ان محافظة المثنى تأتي في المرتبة الاخيرة من بين محافظات العراق من حيث التخصيصات المالية ضمن مشاريع تنمية الاقاليم والتي بلغت نسبتها(2%) ، لم ينفذ منها فعلياً سوى(50%)، إذ ان اهم الموارد البشرية، كالسكان والمشاريع والخدمات مثل المنشآت الصناعات والزراعية والطرق والماء والمجاري والوحدات السكنية اخذت تتركز في مناطق معينة دون غيرها كما هو الحال في مركز المحافظة السماوة وقضاء الرميثة، وحرمان مناطق كبيرة مثل قضائي السلمان والخضر وبالتالي ظهرت البطالة والفقر وانخفاض مستويات المعيشة والعجز السكني.

3. ان سياسات التنمية المكانية غير المتوازنة هي السبب الأساس التي اوجدت حالات التمايز والفوارق الاقليمية التي ادت الى الحرمان بين المناطق في منطقة الدراسة.

المقترحات:

1. ضرورة اعتماد الاساليب العلمية في التخطيط للتنمية في محافظة المثنى، ووضع سياسات تنموية متوازنة بالشكل الذي يضمن تطوير جميع المناطق دون استثناء لأي منها ولكي يؤدي الى تحقيق التنمية المكانية المتوازنة والرفاهية للسكان .

2. الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية المتنوعة والموارد البشرية في منطقة الدراسة ذات الصلة في التنمية من خلال قيام وتطوير الانشطة الصناعية والزراعية والخدمات الارتكازية المتنوعة.

3. زيادة التخصيصات المالية للمحافظة ضمن مشاريع تنمية الاقاليم لتنفيذ المشاريع والخدمات الصناعية والزراعية والطرق والماء والمجاري والوحدات السكنية وتوزيعها مكانيا على كافة الاقضية والنواحي في منطقة الدراسة.

ملحق(1)/ جدول التخصيصات المالية ونسبتها المئوية للمشاريع التنموية للمحافظات لسنة 2007

المحافظة	المبلغ(مليون دينار)	النسبة(%)	نسبة التنفيذ(%)
محافظات اقليم كردستان	396000	12.1	100
نينوى	285000	8.6	8.8
كركوك	114000	3.5	42.9
صلاح الدين	121670	3.7	32.7
الانبار	222300	6.8	22.5
ديالى	163000	5	--
بغداد	705000	21.4	28.2
بابل	210400	6.4	51
واسط	105000	3.2	52
كربلاء	90000	2.7	72
النجف	180300	5.5	52.3
القادسية	81000	2.5	44.4
المثنى	66000	2	50.9
ذي قار	174000	5.3	52.2
ميسان	96000	3	65.8
البصرة	271000	8.3	26.3
العراق	3280670	100	41.9

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

(1)وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم في العراق، 2008،جدول(12-15)،(بيانات غير منشورة).

ملحق(2) جدول بعض مؤشرات الحرمان في اقضية محافظة المثنى لسنة2016

القضاء	عدد الفقراء *	نسبة الفقر(%)	البطالة بعمر 15سنة فاكثر
السماوة	150655	48.7	11.7
الرميثة	162070	51.8	15
الخضر	64598	64.2	20
السلمان	7374	76.5	25.1
المحافظة	384696	52.5	14.5
العراق	6430240	18.9	**10.8

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

(1) وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،احصاءات مستوى المعيشة لمحافظة المثنى لسنة2016،(بيانات غير منشورة).

*عدد الفقراء ونسبتهم لسنة 2012 لعدم توفرها لسنة 2016.

**النسبة من دون محافظتي الانبار ونينوى.

الهوامش:

1. محمد دلف احمد الدليمي، فواز احمد الموسى، جغرافية التنمية، مفاهيم نظريات، تطبيق، دار الفرقان للغات للنشر ،سوريا،ط1، 2009، ص26.
2. احمد صباح مرضي، تحليل التباين المكاني لمؤشرات التنمية البشرية ف العراق للمدة2000–2010، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2014، ص12
3. محمد دلف احمد الدليمي، محمد جواد شبع، التخطيط والتنمية الاقليمية، ط1، مؤسسة دار الصادق الثقافية،2017،ص82.
4. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة2016 (بيانات غير منشورة).
5. . رعد عبدالحسين محمد، المعطيات البيئية الطبيعية للهضبة الغربية في محافظة المثنى واثرها في ممارسة نشاطي الزراعة والرعي، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد 21، العدد4، 2008، ص303.
6. الاء شاكر عمران، محافظة المثنى دراسة في الجغرافية الاقليمية، رسالة ماجستير ،(غير منشورة)،جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2011،ص28.
7. موسى خلف عواد، بدر دحام عبدالله، الاستثمار في محافظة المثنى الواقع والامكانات المتاحة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد18،العدد2016،1،ص181.
8. حسين عليوي الزيادي، وعبدالجليل عبدالوهاب عبدالرزاق، التحليل المكاني لنمو سكان محافظة المثنى للمدة1977–2012، مجلة اوروك للعلوم الانسانية،المجلد7،العدد2،السنة2014، ص262.
9. محسن مظفر عبد الصاحب، التخطيط الاقليمي والتنمية المستدامة،ط1،دار العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان،2015،ص256.
10. جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الاحصاء الصناعي، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة في العراق لسنة2010،(بيانات غير منشورة).
11. الاء شاكر عمران، المصدر السابق ، ص31.
12. فارس مهدي محمد، التركيب الصناعي للصناعات الكبيرة في محافظة المثنى، مجلة آداب البصرة ،العدد61،لسنة 2012،ص 191.
13. حقي امين توماس، التنمية الزراعية في محافظة المثنى الواقع والطموح، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد2،العدد 3، لسنة 2012،ص23.
14. عدنان كاظم جبار الشيباني، الخصائص المناخية لمدينة السماوة واثرها في راحة السكان، جامعة الكوفة، مجلة البحوث الجغرافية،العدد10 ،2008،ص214.
15. صباح رحيم مهدي، واقع التنمية البشرية في بادية السلمان ومقترحات تطويرها، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد14، العدد3، لسنة2013، 100.
16. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008، المطابع المركزية، بغداد،2009، ص159.

المصادر :

اولا: الكتب والبحوث العلمية

1. الدليمي، محمد دلف احمد وفواز احمد الموسى، جغرافية التنمية، مفاهيم نظريات، تطبيق، دار الفرقان للغات للنشر ،سوريا،ط1، 2009.

2. مرضي، احمد صباح ، تحليل التباين المكاني لمؤشرات التنمية البشرية ف العراق للمدة2000–2010، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2014.

3. الدليمي، محمد دلف احمد ومحمد جواد شبع، التخطيط والتنمية الاقليمية، ط1، مؤسسة دار الصادق الثقافية،2017.

4. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة2016 (بيانات غير منشورة).

5. محمد، رعد عبدالحسين، المعطيات البيئية الطبيعية للهضبة الغربية في محافظة المثنى واثرها في ممارسة نشاطي الزراعة والرعي، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد 21، العدد4، 2008.

6. عمران الاء شاكر، محافظة المثنى دراسة في الجغرافية الاقليمية، رسالة ماجستير ،(غير منشورة)،جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2011.

7. عواد، موسى خلف وبدر دحام عبدالله، الاستثمار في محافظة المثنى الواقع والامكانات المتاحة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد18،العدد2016،1.

8. الزيادي، حسين عليوي وعبدالجليل عبدالوهاب عبدالرزاق، التحليل المكاني لنمو سكان محافظة المثنى للمدة1977–2012، مجلة اوروك للعلوم الانسانية،المجلد7،العدد2،السنة2014.

9. عبد الصاحب، محسن مظفر، التخطيط الاقليمي والتنمية المستدامة،ط1،دار العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان،2015.

10. جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الاحصاء الصناعي، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة في العراق لسنة2010،(بيانات غير منشورة).

12. محمد، فارس مهدي، التركيب الصناعي للصناعات الكبيرة في محافظة المثنى، مجلة آداب البصرة ،العدد61،لسنة 2012.

13. توماس، حقي امين، التنمية الزراعية في محافظة المثنى الواقع والطموح، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد2،العدد 3، لسنة 2012.

14. عدنان كاظم جبار الشيباني، الخصائص المناخية لمدينة السماوة واثرها في راحة السكان، مجلة البحوث الجغرافية،214،2007–2015 ص.

15. صباح رحيم مهدي، واقع التنمية البشرية في بادية السلمان ومقترحات تطويرها، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد14، العدد3، لسنة2013.

16. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008، المطابع المركزية،بغداد،2009.

17. وزارة الموارد المائية، الهياة العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط، خريطة العراق الادارية،1:1000000، بغداد،2010.

ثانياً: الاحصاءات والبيانات الرسمية

(1) جمهورية العراق، الهياة العامة للمساحة، خريطة محافظة المثنى بمقياس1:250000لسنة2010.

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان محافظة المثنى حسب الوحدات الادارية والبيئة لسنة 2016،جدول(52)،(بيانات غير منشورة).

(3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة احوال المعيشة، عدد الاسر والدخل الفردي وسنوي لمحافظة المثنى لسنة 2016، (بيانات غير منشورة).

(4) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات مستوى المعيشة لمحافظة المثنى لسنة2016،(بيانات غير منشورة).

(5) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة احوال المعيشة، عدد الاسر والدخل الفردي وسنوي لمحافظة المثنى لسنة 2016، (بيانات غير منشورة).

(6) جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة المثنى، قسم الاحصاءات،(بيانات غير منشورة).